سام
للحقوق والحريات

المواطن والخدمات الأساسية في عدن..
صراع من أجل البقاء

info@samrl.org
www.samrl.org

August 2024

ساهمت في الاعداد والاشراف
لهذا التقرير الصحفية

أمة الرحمن العفوري

مقدمة:

أفرزت الحرب الجارية في اليمن منذ عام 2015، جملة من التداعيات الكارثية على الصعيد المعيشي والاقتصادي ككل، وجعلت ملايين الأفراد يقاسون الفقر ويعيشون في جحيم المعاناة التي تتعاظم كل يوم، خاصة مع انقطاع أو عدم انتظام الراتب الذي لا يفي بأدنى المتطلبات الأساسية للفرد، ناهيك عن سد الاحتياجات الأسرية.

ومع زيادة النمو السكاني والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل الصراع المستمر، وما استتبعه من تدهور في القيمة الشرائية للريال اليمني، وارتفاع في أسعار إيجار الشقق، حيث صار التعامل بالدولار والريال السعودي أمرًا شائعًا، واجه العديد من الأفراد صعوبات كبيرة في الوصول إلى سكن مناسب، وهو ما دفع العديد منهم للجوء إلى العيش في أكواخ غير صالحة للسكن.

لم تتوقف تداعيات الحرب عند هذا الحد، بل طالت مختلف القطاعات والمؤسسات، بما فيها القطاع الصحي، والذي شهد انهيارًا على نطاق واسع، حيث أدى الصراع إلى تدمير البنية التحتية الصحية وأسهم في تدهور الخدمات والرعاية الصحية، حيث تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية، مثل الرعاية الصحية والأمومة والولادة الآمنة وخدمات تنظيم الأسرة، والكشف المبكر عن الأمراض، والرعاية الصحية والجنسية والإنجابية.

وكان لقطاع الكهرباء نصيبه الوافر من الدمار، إذ تشهد البلاد انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي، تصل إلى ساعات طويلة، ما يعطل مصالح المواطنين، ويهدد حياة المرضى بشكل خاص، الذين يعتمدون على الأجهزة الطبية، وبالتالي فإن انقطاع الكهرباء يحرمهم من الحصول على الخدمات الأساسية، مما ينتهك حقوقهم الإنسانية والقانونية في الحياة والصحة والكرامة.

في هذا التقرير، سلطنا الضوء على تداعيات الحرب على القطاعات آنفة الذكر، وحاولنا الاقتراب أكثر من أولئك الذين يعانون من هذه التداعيات، من خلال سرد قصص حياتهم اليومية ، سعياً لرسم صورة تقريبية للبؤس والمعاناة التي سببتها الحرب.

أولا:- الحق في السكن مشكلة مزمنة

تحديات الإسكان في عدن: النزوح والحرب وارتفاع أسعار الإيجار

يعتبر السكن الملائم أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان، حيث يلعب دورًا هامًا في توفير الأمان والراحة والاستقرار الاجتماعي، ومع زيادة النمو السكاني والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بسبب الحرب التي تدور منذ عام 2015 وارتفاع أسعار إيجار الشقق بشكل كبير، وصار التعامل بالدولار والريال السعودي أمرًا شائعًا، واجه العديد من الأفراد صعوبات كبيرة في الوصول إلى سكن مناسب.

حيث "شدّد ملاك العقارات في عدن من شروطهم وطلباتهم وإجراءاتهم في عقود تأجير العقارات والمساكن، إذ يرفض جميعهم التعامل بالعملة المحلية، واستبداله بالريال السعودي أو الدولار الأمريكي"، وفقًا للأناضول، وهو ما دفع العديد منهم للجوء إلى العيش في أكواخ غير صالحة للسكن.

إضافة إلى ذلك، تخضع أسعار الإيجار للتلاعب والمزاجية، حيث يقوم المؤجرون من فترة لأخرى برفع أسعار الإيجار، ما يضع المستأجر الحالي بين أمرين أحلاهما مر، إما البقاء مع دفع الزيادة المقررة من المالك، أو المغادرة مع خوض رحلة بحث لا تنتهي عن مسكن ملائم.

وفي هذا السياق، يشير المحامي خالد السقاف إلى "وجود ثغرات في القانون اليمني، فهو عكس القانون المصري الذي يحدد نطاق الارتفاعات في أسعار الإيجار، ومدة العقد، أما القانون اليمني لم يحدد مدة الإيجار ولم يحدد نطاق معين للأسعار، ما يجعل الوضع مناسبا للاستغلال والتلاعب الخاضع المزاجية المؤجر، مشيرًا إلى أن الإيجار المتعارف عليه في بلادنا أصبح محددا بسنة واحدة، وهذه مشكلة قد يخسر المستأجر قيمة ديكور وأعمال ترميم، ومن ثم يأتي المالك عقب سنة المالك مطالباً المستأجر". (الأيام - نوفمبر 2017)

صعوبات السكن والفقر في منطقة الكود بعدن

في قلب منطقة الكود بمدينة عدن جنوبي اليمن، يعيش وضاح محمود ثابت، رجل من أبناء عدن، في الخمسينات من عمره وقد مكث في هذه الأرض القاسية لمدة خمس عشرة سنة ، يحتضن وضاح ستة من أبناؤه ، ويكافح من أجل العيش بأجر يومي، سواءً كان يجمع المواد البلاستيكية أو يجمع بقايا الطعام من الأفران لكن المكان الذي يعيش فيه يعاني من نقص الخدمات الأساسية، فالسكن هناك ليس سوى أحواش متهالكة، يفتقر السكان فيها إلى الرواتب الشهرية التي تمكّن الناس من الحصول على مساكن آمنة، الفقر هو من يحكم الأوضاع ويمنع القدرة على البناء، وقد تتسبب القوانين المفروضة على البناء مؤخرا في منع أي تقدم، حتى في حالة تلقي الشخص تبرعًا بمواد البناء، يأتون ويعرقلون عملية البناء ويطالبون بتراخيص تحمل أسماء السلطات الحكومية.

وَضَاح يتمنى أن تنزل منظمات إغاثية إلى هذه المنطقة وتقدم المساعدة في توفير سكن آمن، فالأغلبية العظمى من سكان منطقة الكود يفتقرون إلى سكن آمن والخدمات الأساسية، في بعض الاحواش المتهالك، يعيش ثلاث أو أربع أُسَرٍ في حظائرٍ صغيرة، بدون سقوف يحمونهم من ضربات الشمس وأمطار الشتاء ، يستخدمون الأقمشة والكراتين لتغطية السقف المتهالك، فأغلب سكان المنطقة يعملون بأجور يومية، يعملون في تجميع القمامة وجمع المواد البلاستيكية ، وفي كثير من الأحيان يضطرون لجمع بقايا الطعام من أكوام القمامة ليأكلوها .

يقول محمود، وهو أحد سكان المنطقة: «كانت تأتي منظمات إغاثية في السابق، لكنها كانت تركز أساسًا على مساعدة النازحين، دون أن تُولي اهتمامًا كافيًا للمجتمع المضيف، وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض الجميع للاستغلال والتلاعب من قِبَل المسؤولين في المنطقة، حتى النازحين أنفسهم يتعرضون للتجاوزات فيما يتعلق بالمساعدات التي يتلقونها ، المنطقة بأكملها بحاجة إلى كل شيء، ليس فقط سكنًا ملائمًا، بل خدمات أساسية ، هناك أملٌ يتجلى في أعماق وضاح، ينتظر منظمات الإغاثة أن تهبط بأقدامها إلى هذه الأرض المنسية، لتمتد يد العون وتوفر سكنًا آمنًا لأبناء منطقة الكود، الذين يعانون من نقص حاد في السكن الآمن والخدمات الأساسية، ففي هذه المنطقة المنكوبة، يتجمع الأطفال الأبرياء، ويتساقطون واحدًا تلو الآخر، ضحايا لبُعد المسافة وغياب وسائل المواصلات، حيث يستغرق الوصول إلى أقرب عيادة ساعةً كاملة، وتعاني المنطقة من انتشار الأمراض المتفشية في غياب أي خدمات صحية.

لا شيء هناك المنطقة تخفق في توفير أدنى خدماتها، حتى الماء الذي يشربه الإنسان لا يجد طريقه إلى هذه الأرض المطموسة بالفقر ، فقد تكفل فاعل خير بحفر بئر ليمد سكان المنطقة بالماء، وأخرى كريمة تبرعت ببناء مسجد يعزّز روحانية هذه البقعة المظلمة ، ولكن بالنسبة للحكومة، يبدو أن منطقة الكود قد محيت من الخريطة، ولم يعد هناك أدنى اهتمام من جانبها.

في الجانب الآخر تعيش مها محمود وهي امرأة في عمر الخامسة والخمسين، تعاني مها من مرض الربو، وتتحمل معاناة الحياة في هذه الأرض القاسية منذ عشر سنوات ، تعيش مها مع سبعة من أبنائها في منزل يفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة ، لا توجد سقوف مسقوفة، ولا نوافذ محكمة الإغلاق.

بعيون دامعة وصوت متقطع، تروي مها قصة حياتها. «للتو عدت من المستشفى بعد غياب ثلاثة أيام ، الرياح العاتية والأتربة التي تتسلل تسببت لي في تعب شديد، واضطررت للذهاب إلى المستشفى ، والبقاء عدت أيام عند ناس أعرفهم ، في أيام الأمطار، نجد أنفسنا غارقين في المنزل ، الظروف المعيشية صعبة جدًا.»

وهي تجلس على حصيرة بالكاد يمكن رؤيتها من خلال الغبار، تمسك مها بمؤشرها وتعبر بحزن: «كما ترون، يمنعني الطبيب الاقتراب من الأتربة، ولكني لا أستطيع أن اعترف بحقيقة أنني أعيش في منزل يغمره الغبار والأمطار.»

تنظر مها حولها بعمق، وتشاهد محيط المنزل البائس. «نحن نعاني من نقص في كل شيء. نحلم بحصيرة وبطانية، حتى عندما تبرع أحد الأشخاص الكريمين وقدم لي جهاز لمعالجة الربو، يفتقر المكان إلى الكهرباء لتشغيله.»

مشكلة السكن

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2020، يقدر عدد النازحين الداخليين في اليمن بأكثر من 4 ملايين شخص، ويعاني العديد منهم من صعوبات في الوصول إلى سكن يلبي احتياجاتهم الأساسية. تتفاوت ظروف السكن في اليمن بشكل كبير، وتتأثر بالنزاع المستمر وتدهور الأوضاع الاقتصادية ، بحسب مدير المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني الدكتور عارف محمد " أن الوضع الحالي لاتتوفر فيه موازنة حكومية سنوية كافية تتناسب مع الأوضاع الحالية، ولا يوجد برنامج استثماري سنوي كافٍ لتوفير السكن الملائم لناس، يستمر العمل من قبل الحكومة بموازنة عام 2014 أو حتى أقل من ذلك، على الرغم من انهيار سعر صرف الريال، لا توجد أي مؤشرات او بوادر لوضع حلول لهذه المشكلة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية وسبل الحل

يقول أمين المشولي مستشار منظمة ميون لحقوق الإنسان" تسببت الحرب بشكل كبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من الجوانب، من بين هذه الآثار السلبية، انخفاض قيمة العملة بشكل كبير، مما أدى إلى زيادة تكاليف الواردات وارتفاع أسعار السلع الداخلة، بما في ذلك تكاليف البناء ، في الوقت نفسه، تحولت الإيجارات السكنية إلى العملات الأجنبية نتيجة لتراجع قيمة العملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في تكلفة المساكن، وفي ظل غياب الرقابة الحكومية في تنفيذ القوانين، ازدادت هذه المشكلة سوءًا.

ويضيف على صعيد الآثار الاجتماعية، أدت حركة النزوح بسبب الحرب وتنقل المواطنين بين المدن الرئيسية إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، وقد تأثرت الطبقة الفقيرة بشكل كبير، حيث اضطرت بعض الأسر إلى مغادرة المدن والانتقال إلى المناطق الريفية، واضطرت بعض الأسر الأخرى إلى الاستعاضة عن الشقق بمخازن صغيرة في أطراف المدن، وبالطبع، هناك أيضًا العديد من الأسر التي تعيش في مخيمات للنازحين في مدن أخرى، يعد هذا الوضع انتهاكًا لحقوق المواطنين في السكن والعيش بكرامة، وفقًا للاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي وافقت عليها بلادنا.

ويتابع من أجل حل هذه المشكلة، يجب أولاً وقف الحرب والسعي نحو تحقيق السلام العادل والمستدام وفقًا للمرجعيات المشتركة، يجب أيضًا صرف مرتبات الموظفين بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء هيئة مؤسسية دولية تعمل على تنفيذ حقوق السكن، وإعادة تفعيل بنك الإسكان، ودعم جمعيات السكن لموظفي الدولة. ينبغي أيضًا توجيه البنوك لتوسيع استثماراتها في العقارات وبناء المدن السكنية بأقساط مناسبة لذوي الدخل المحدود. ويجب أن تعمل الدولة على توفير قطع الأراضي لموظفي الدولة

وقال " بصفة عامة، يتطلب حل مشكلة ارتفاع تكاليف السكن جهودًا متعددة ومنسقة. يجب أن تعمل الحكومة على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تعزز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التضخم وتعزز القدرة الشرائية للمواطنين. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحفيز الاستثمارات، وتعزيز قطاعات الإنتاج المحلية، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الحكومة على تعزيز الرقابة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالسكن والإيجارات، يجب أن يتم تطبيق القوانين بدقة لمنع المضاربة واستغلال المستأجرين ، يجب أيضًا تشجيع تطوير سوق الإسكان الاجتماعي لتوفير خيارات سكنية بأسعار معقولة للفئات الأكثر احتياجًا.

ودعا إلى ضرورة عمل الحكومة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية والمجتمع المدني على وضع استراتيجيات شاملة لتخفيف آثار الحرب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتوفير سبل الحماية والدعم للمواطنين المتأثرين ، يجب أن يتم التركيز على توفير فرص العمل، وتعزيز التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر المتضررة.

جهود كويتية لسد احتياج السكن

خلال الفترة من 2022 إلى 2023، قامت دولة الكويت بتنفيذ مشاريع القرى الكويتية عبر مؤسسة ينابيع الخير في اليمن، حيث تم بناء تسع قرى بهدف مساعدة الأسر الفقيرة والأيتام من أبناء المجتمع ، تم تحديد مواقع هذه القرى في محافظات متعددة باليمن، بما في ذلك محافظة تعز و الحديدة ولحج.

تهدف هذه المشاريع إلى توفير سكن ملائم للأسر الفقيرة والأيتام، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمساعدات الإنسانية والمياه ، تعتبر هذه المبادرة جزءًا من الجهود الإنسانية التي تقوم بها الكويت لمساعدة الدول التي تعاني من الأزمات الإنسانية والاقتصادية.

من بين القرى التي تم بناؤها خلال هذه الفترة، تشمل قرية الهبدان والزهاري والجري في محافظة تعز، وقرية الدبوس في محافظة الحديدة، وقرية العجيل والفحيحيل والدخان والخيرين واحد واثنين والخيرين ثلاثة في محافظة لحج.

تعكس مشاريع القرى الكويتية التزام الكويت بتعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستوى الحياة للفئات الضعيفة، وتؤكد على الدور الإنساني الهام الذي تلعبه الكويت في تقديم المساعدة والدعم للدول والمجتمعات المحتاجة.

يعتبر السكن الملائم تحديًا كبيرًا في العديد من المجتمعات، ولكنه يمكن أن يتحقق من خلال تبني حلول متعددة ومتكاملة ،تشمل هذه الحلول توفير السكن الاجتماعي والإسكان التعاوني، وتطوير المناطق الصناعية المهجورة، وتحسين جودة السكن وتوفير المرافق الأساسية، يتطلب تحقيق السكن الملائم تعاونًا فعالًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات مستدامة لتلبية احتياجات السكان ، من خلال اتخاذ تلك الإجراءات، يمكن تحقيق تقدم كبير في توفير السكن الملائم للجميع.

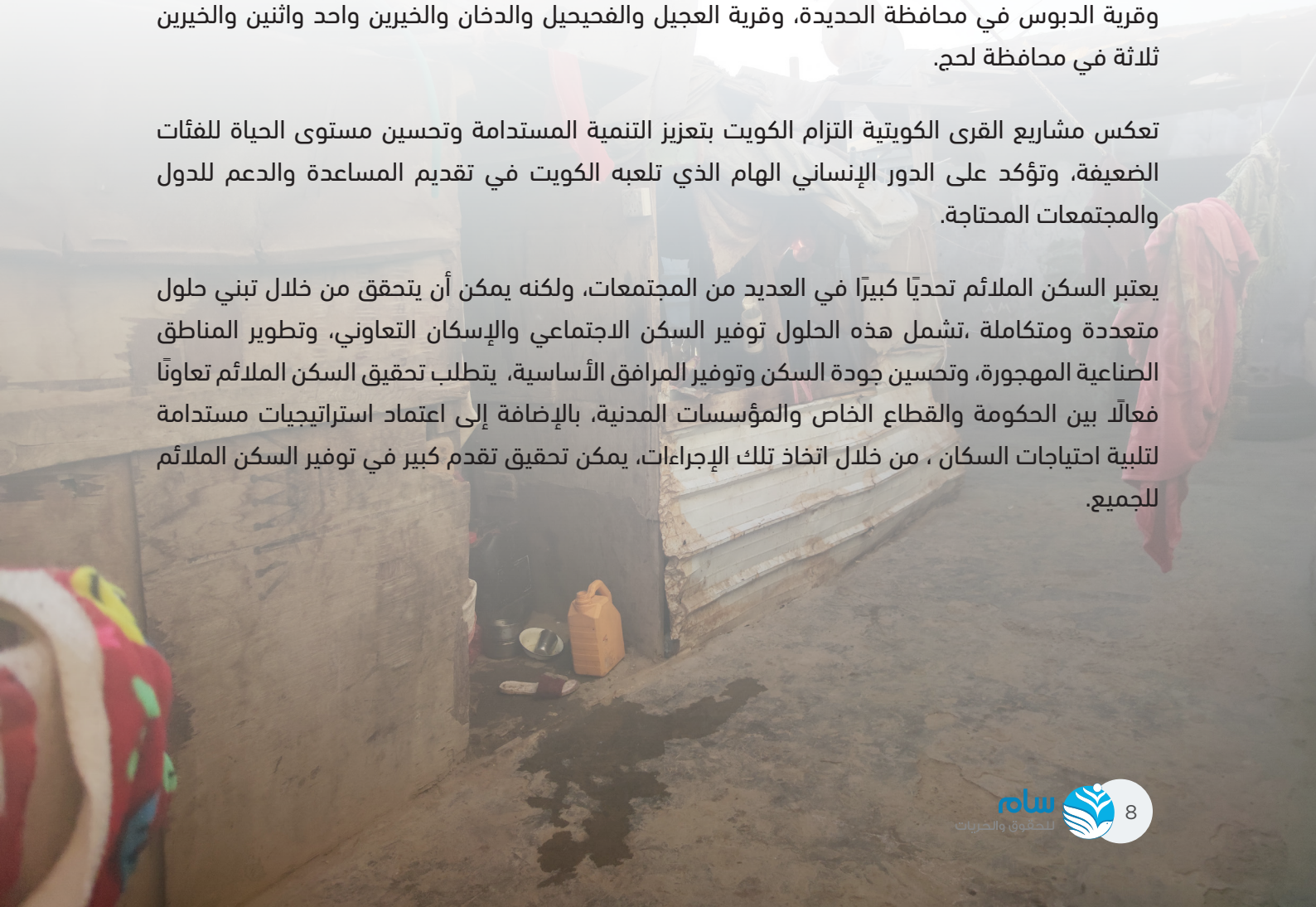

ثانياً الحق في الصحة للنساء معركة صامتة

نساء يواجهن الفقر والمرض بصمود وإصرار

تواجه اليمن تحديات جمة في قطاع الصحة، وذلك نتيجة للنزاع المسلح الذي يشهده البلد منذ عام 2014، والذي أدى إلى تدمير البنية التحتية وتدهور الخدمات الصحية، "فالمستشفيات الحكومية في مدينة عدن تعاني من أزمات عديدة من بينها نقص الكوادر الطبية، حيث يفضل الأطباء والممرضون العمل في مستشفيات خاصة أو منظمات دولية مع تدهور سعر الريال اليمني وارتفاع الأسعار، وفي السنوات الأخيرة، تزايد عدد المشافي الخاصة في المدينة الجنوبية، لكن العائلات الفقيرة غالبا ما تكون مضطرة لتلقي العلاج في مستشفيات حكومية". (Swissinfo - مارس 2022)

يعتبر حق النساء في الصحة أحد الحقوق الأساسية التي يجب أن تتمتع بها كل النساء، وتتطلب استراتيجية شاملة لتحسين الوضع الصحي في البلاد.

فاطمة ومعركتها اليومية

فاطمة علي، امرأة أرملة وأم لطفلين، تعيش في مديرية الممدارة بمحافظة عدن جنوبي اليمن، منذ تسع سنوات تم اختفاء شقيقها الوحيد، الذي كان يعول العائلة، والدها فقد بصر إحدى عينيه بسبب مشاكل في الشبكية، بالإضافة إلى مشاكل صحية أخرى مثل ارتفاع الضغط بسبب تقدمه في السن، والدتها تعاني من شحنات كهربائية أدة إلى نوبات الصرع ، أما فاطمة نفسها، فتعاني من آلام في المعدة، لكنها تكافح من خلال مهنة الخياطة لتتحمل مسؤولية تأمين احتياجات الأسرة كاملة.

فاطمة تعاني من ضيق مالي شديد، لا تستطيع توفير الأدوية اللازمة لها ولعائلتها ، علمت عن وجود مخيم طبي ولكنها لم تستفد منه بشكل كافٍ، وذلك بسبب صعوبة الوصول إليه أو نقص الموارد المتاحة في المخيم ، والدها بحاجة إلى عملية جراحية وتحتاج والدتها أيضًا إلى علاج مستمر لحالته الصحية.

تتفاقم معاناة العائلة في فصل الصيف، حيث يعانون من انقطاع التيار الكهربائي وعدم قدرة كبار السن على تحمل الحرارة والأمراض المشتركة في هذا الوقت من السنة ، وتشتكي فاطمة بصوت مبحوح قائلة: "حتى صاحب الصيدلية رفض تزويدي بالأدوية بسبب الديون التي عليّ".

تشعر باليأس والإحباط لأن مكينة الخياطة التي كانت تعتبر أداة أساسية في حياتها أصبحت غير قابلة للإصلاح بعد أن تعرضت للحرق بسبب خلل في التيار الكهربائي ، ترفع يديها بالحمد والشكر لله على السلامة وعلى النعم الأخرى في حياتها، ولكنها تواجه الآن تحديًا كبيرًا في استكمال أعمال الخياطة التي تعتمد عليها لكسب رزقها.

بينما تقف عند باب الله، تعلم أن الله هو القادر على توفير الحلول والمساعدة في أوقات الحاجة ، تتمنى من قلبها أن يمنحها الله النصيب من أهل الخير الذين يمكنهم مد يد العون وتوفير مكينة خياطة جديدة أو مساعدتها في إصلاح مكينتها الحالية.

فاطمة ليست الوحيدة التي تعاني من الفقر والمرض في اليمن، فهناك المئات من الأسر التي تعيش في ظروف مماثلة بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تشهده البلاد.

النساء والتحديات الصحية

النساء في اليمن يواجهن العديد من التحديات في الحصول على الرعاية الصحية بسبب الضيق المالي والفقر وتحمل تكليف العلاج والأدوية وهو أمر صعب في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة .

تقول الدكتورة "آيات علي" في الوقت الحالي، تواجه النساء صعوبات كبيرة في الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب زيادة تكاليفها الباهظة ، تعد هذه التكاليف العالية عائقًا كبيرًا أمام النساء والأفراد الذين يعانون من ضيق في الدخل ، بالإضافة إلى ذلك، تتزايد التحديات في المناطق المتأثرة بالصراعات، حيث يكون من الصعب على الأفراد الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية بسبب المسافات البعيدة وتهديدات العنف.

ومع ذلك، ليس فقط التكاليف الباهظة هي المشكلة، بل أيضًا قلة الموارد الطبية المتاحة والخيارات المحدودة ، يعاني النظام الصحي في اليمن من نقص في والمعدات الطبية الضرورية ، هذا يؤدي إلى تأخر في تقديم الخدمات الصحية الضرورية ويؤثر سلبًا على جودة الرعاية المقدمة.

وأشارت إلى أن الأمر يتطلب تدخلًا شاملاً من الحكومة والمجتمع الدولي ، يجب أن تعمل الحكومة على تقديم التمويل الكافي للرعاية الصحية وتخفيض التكاليف الباهظة ، كما يجب زيادة استثمارات الحكومة في التعليم الطبي وتوفير الفرص التدريبية للكوادر الطبية المحلية ، من الضروري أيضًا أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة من خلال توجيه الموارد والمساعدة الفنية لتعزيز النظام الصحي.

تفعيل الاستراتيجيات

تواجه النساء في اليمن صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية الضرورية مثل الرعاية الصحية والأمومة والولادة الآمنة وخدمات تنظيم الأسرة والكشف المبكر عن الأمراض والرعاية الصحية والجنسية والإنجابية،

الدكتور عبدالرحمن أحمد، مدير مكتب الصحة في محافظة تعز، يشير إلى وجود استراتيجية متعلقة بتحسين الرعاية الصحية للنساء في اليمن. ومع ذلك، يعتقد أنها بحاجة إلى تفعيل وإشهار لتحقيق أهدافها وتطبيقها بشكل فعال كحقوق للنساء.

مأساة الصحة النسائية في اليمن

وفقًا لتقرير منظمة اليونيسف، فإن أقل من 50٪ من حالات الولادة في اليمن تتم تحت إشراف متخصصين صحيين، وبحسب تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشكل النساء والأطفال 73٪ من إجمالي عدد النازحين في اليمن، والذي يقدر بنحو 4.2 مليون شخص منذ بداية النزاع ، تواجه النساء والفتيات النازحات صعوبات اقتصادية واجتماعية إضافية، مما يعوق حصولهن على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الملائمة لعلاج الأمراض المزمنة والمستعصية.

إن حصول النساء في اليمن على الرعاية الصحية باعتبارها حق أساسي من حقوق الإنسان، يمثل تحديًا كبيرًا نتيجة النزاع المسلح والتداعيات الصحية المتراكمة، ومن أجل تحقيق هذا الحق، يجب أن تتخذ الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي إجراءات فورية لإعادة بناء البنية التحتية الصحية وتعزيز الكوادر الطبية وتوفير التمويل الكافي، يجب أن تكون الصحة أولوية قصوى في الجهود المبذولة لإعادة بناء اليمن وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا :- انقطاع الكهرباء معاناه لا تتوقف

صمود في الظلام: حكايات في مواجهة انقطاع الكهرباء في عدن

منذ بدء النزاع في اليمن، يواجه سكان عدن، أكبر مدينة في جنوب البلاد والعاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية منذ 2015، قيودا متكررة ومتزايدة على المياه والكهرباء وانقطاعات لهذين الموردين. تؤثر الانقطاعات هذه سلبا على حقوق السكان في الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق الأساسية المتعلقة بمستوى معيشي لائق، بما فيها السكن اللائق، والمياه الآمنة والكافية، والصرف الصحي المناسب. (HRW - نوفمبر 2023)

في خور مكسر، حيث تلتقي الرمال الذهبية بالبحر الأزرق، تعيش صفيه أحمد التي تبلغ من العمر 45 عامًا، ليست مجرد امرأة تعيش في هذا المكان الجميل، بل هي رمز للصمود والقوة في مواجهة الصعاب ، فقدت زوجها قبل عدة سنوات، وما زالت تحمل في قلبها ذكرياتهم المشتركة، لكنها اليوم تواجه معركة أخرى، معركة مع صحتها ومع الحياة نفسها.

تعاني صفيه من فشل كلوي حاد، يجبرها على الذهاب إلى المستشفى مرتين في الأسبوع لإجراء جلسات غسيل الكلى ، هذا الروتين الشاق أصبح جزءًا من حياتها، لكنها تواجه تحديًا آخر لا يقل صعوبة عن مرضها: الكهرباء في عدن ، الكهرباء ليست مجرد رفاهية، بل هي شريان حياة للعديدين، وخاصة للمرضى الذين يعتمدون على الأجهزة الطبية.

في كل مرة تنقطع فيها الكهرباء، تشعر صفيه وكأنها تخوض معركة جديدة بدون الكهرباء، لا تعمل أجهزة غسيل الكلى في المستشفى بشكل صحيح، مما يعرض حياتها وحياة الآخرين للخطر ، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج صفيه إلى جهاز بسيط لكنه حيوي في منزلها، بطارية لتوليد الطاقة لاستمرار تشغيل الأجهزة الأساسية ، لكنها لم تستطع توفير ثمنها بسبب وضعها المادي الصعب.

تجلس صفيه في منزلها المتواضع، تتأمل النافذة التي تطل على الشارع الهادئ ، تشعر بالقلق كلما سمعت صوت انقطاع الكهرباء المفاجئ، لأن ذلك يعني ساعات من القلق والتوتر بانتظار عودتها ، حاول أن تتصل بأقربائها وأصدقائها لمساعدتها، لكن الجميع هنا يعاني من نفس المشكلة.

في أحد الأيام، وبينما كانت صفيه جالسة في انتظار عودة الكهرباء، شعرت بتزايد الألم في جسدها، لم يكن بإمكانها تحمل التفكير في الذهاب إلى المستشفى في حالة انقطاع الكهرباء ، شعرت بالعجز واليأس، لكنها لم تكن مستعدة للاستسلام.

مرت الأيام، ولم يتغير الكثير ، لكن صفيه لم تفقد الأمل ، كانت تقف كل يوم أمام نافذتها، تراقب الأفق وتنتظر الفرج من الله بعد الكثير من الوعود والتصريحات من المسؤولين بإصلاح الكهرباء في الصيف دون فائدة هي تعلم أن الحياة قد تكون قاسية، لكنها كانت تؤمن أن النور سيأتي يومًا ما، حتى لو كان من نافذة صغيرة في قلب الظلام.

صفيه ليست وحدها في معاناتها ، هناك العديد من النساء والرجال في عدن يعيشون نفس الظروف الصعبة ، فلا تختلف كثير قصة صفية عن قصة صالحة عوض سالم، امرأة في الستينيات من عمرها، تعيش في أحياء الشيخ عثمان تعاني صالحة من مشكلات صحية خطيرة، حيث تعاني من شحنات كهربائية بالدماغ وهشاشة في العظام ، ومع تفاقم حالتها الصحية بسبب الحمى الشديدة وانقطاع التيار الكهربائي، تضطر صالحة للخروج من المنزل والجلوس في ظل البيوت المجاورة بحثاً عن الراحة والبرودة.

لا تملك أسرة صالحة القدرة على شراء مولد كهربائي أو ألواح شمسية كبديل للتيار الكهربائي، الذي ينقطع لفترات طويلة تصل إلى 12 ساعة في اليوم الواحد ، هذا الواقع القاسي يزيد من معاناة صالحة وأسرتها، الذين يعانون من الفقر إلى جانب المرض.

إن انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة يهدد حياة صالحة وغيرها من المرضى الذين يعتمدون على الأجهزة الطبية ، كما أنه يحرمهم من الحياة الكريمة والحصول على الخدمات الأساسية، مما ينتهك حقوقهم الإنسانية والدستورية في الحياة والصحة والكرامة.

أثر انقطاع الكهرباء على المجتمع

مواهب الرحمن، مالكة مشروع "ميمي لتنوع" في مديرية كريتر، تتحدث عن تأثير انقطاع الكهرباء على عملها في الطباعة تقول:

بسبب انقطاع الكهرباء، يتأثر عملي بشكل كبير، حيث أن الكهرباء تكاد تكون معدومة طوال اليوم. مررت بأربعة أيام متواصلة دون توافق مع الكهرباء في المنزل، مما أدى إلى تأخير تجهيز طلبات الزبائن.

أذهب للعمل في الصباح والكهرباء مقطوعة، أعود في الظهيرة والكهرباء لا تزال مقطوعة، أخرج في العصر وهي مقطوعة، وأعود في المساء وهي لم تعد بعد. قد تأتي الكهرباء بعد منتصف الليل أو في أوقات متأخرة.

أصبح الوضع كارثياً لمشاريعنا بسبب مشكلة الكهرباء ،كنت ألتزم بمواعيد تسليم الطلبيات بل وأسبقها أحياناً، أما الآن فأنا أتأخر في التسليم، مما يؤثر سلباً على عملي ، هذه المعاناة تتكرر كل صيف، ونعيش على وعود كاذبة بإصلاح وضع الكهرباء دون جدوى.

نتمنى أن يتغير الوضع، فالأمر لا يقتصر على الضرر في مشاريعنا فقط، بل أيضاً المعاناة النفسية والجسدية من قلة النوم والإجهاد بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانعدام الكهرباء. نأمل في تحسين الوضع لنتمكن من العيش بدون معاناة ، الكهرباء والماء من أهم ضروريات الحياة، وهي حقوق يجب أن تكون متوفرة دائماً، وليست مطالب نضطر للمناداة بها ، حسبنا الله ونعم الوكيل فيمن أوصلنا إلى هذا الوضع.

من جانب آخر تقدم فاطمة رشاد توضيحا لآثار انقطاع الكهرباء على مشروعها "JoJo corachet" لحياكة الدمى بالصوف ، حيث تشرح كيف يؤثر هذا الانقطاع بشكل كبير على قدرتها على استكمال الطلبيات التي تتلقاها، خاصة في فصل الليل.

فعندما تنقطع الكهرباء، تضطر فاطمة إلى إيقاف العمل والانتظار حتى تعود الكهرباء، وهذا الوضع أصبح شائعًا خلال فصل الصيف بحيث إن الفترة التي تعود فيها الكهرباء لا تكفي لإنجاز العمل المطلوب ، هذا الانتظار المتكرر أصبح مصدر قلق كبير لفاطمة ولغيرها من المشاريع المتضررة في المنطقة.

ما توجهه فاطمة يسلط الضوء على التحديات الحقيقية التي تواجهها مشاريع صغيرة مثل مشروعها نتيجة لهذه المشكلة البنيوية المتمثلة في انقطاع الكهرباء ، وهذا يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية لمعالجة هذه المشكلة وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتأثر بها.

في نفس السياق يقول الصحفي فؤاد مسعد " لا شك أن المجتمع المحلي يعاني بشكل كبير من انقطاع الكهرباء، خاصة في فترات ارتفاع درجات الحرارة. يعيش الناس في حالة من القلق المستمر، حيث ينتظرون بفارغ الصبر الساعتين التي تكون فيها الكهرباء متوفرة ، هذا الوضع يؤدي إلى توقف شبه كامل لجميع الأنشطة والأعمال، حيث تعتمد معظمها بشكل كبير على توفر الكهرباء.

ويضيف تُرجع الانقطاعات المتكررة للكهرباء عادةً إلى عدة أسباب، من بينها نفاد كميات الوقود اللازمة لتشغيل المحطات، وزيادة الأحمال على هذه المحطات بسبب الاستخدام المكثف ، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المشاكل الفنية والإدارية التي تساهم في استمرار هذه الأزمة ، ولا يمكن إغفال أن هناك أسبابًا أعمق تتعلق بالصراع بين القوى النافذة في مدينة عدن، حيث تتصارع هذه القوى لتحقيق مصالحها الخاصة، مما يزيد من تعقيد الوضع ويجعله أكثر صعوبة على السكان المحليين

تحديات الكهرباء

يقول مسؤولو الكهرباء في عدن إن قطاع الكهرباء يواجه تحديات هائلة تفاقمت لسنوات وسط زيادة استهلاك الطاقة بما يتماشى مع التوسع العمراني والكثافة السكانية. وبحسب المسؤولين، فإن إجمالي الطاقة التي تحتاجها عدن يصل إلى 650 ميغاوات، فيما تنتج المحطات أقل من 150 ميغاوات يومياً. (Sheba Intelligence - مايو 2024)

في 25 أغسطس 2023، أصدر مجلس النواب تقريرا يوثق الانتهاكات والفساد المزعوم في العديد من المؤسسات العامة بما فيها الكهرباء، حيث ذكر التقرير أن وزارة الكهرباء عانت من الفساد المستشري، وأصبحت بمثابة ثقب أسود في موازنة الحكومة، مما يتطلب تمويلاً ضخماً دون توفير حتى الحد الأدنى من مستويات الكهرباء. (Sana'a Center - أغسطس 2023)

وعن الخطوات الملموسة التي تتخذها الحكومة لمعالجة مشكلة انقطاعات الكهرباء المتكررة خلال موجات الحر و التحديثات والاستثمارات المخطط لها في البنية التحتية للشبكة الكهربائية على المدى القصير والطويل يقول المتحدث الرسمي لوزارة الكهرباء نوار ابكر " بالنسبة للخطوات الملموسة للأسف تسير بوتيرة بطيئة جدا في ظل تزايد الطلب سنويا على حجم الطاقة مع عدم تحديث المنظومة.

ويشير الى أن هنالك توجه يمضي حول محطات الطاقة المتجددة كالمحطة الشمسية ومحطة الرياح التي سيجري التوقيع عليها خلال الفترة القصيرة القادمة، مشكلة الكهرباء تتفاقم منذ سنوات دون وجود برامج على مدى القصير او الطويل لتحسينها فهذا القطاع يتكون من ثلاث أجزاء رئيسية وهي "التوليد - الشبكة- الوقود" وجميعهم مرتبطين ببعض ولهذا على الحكومة أن تعمل بخطة واستراتيجية قصيرة وطويلة المدى للنهوض بهذا القطاع ويضيف: للأسف لا توجد هنالك آليات محددة تضمن تزويد فئات عن فئات أخرى.

وفيات الكهرباء

ذكرت صحيفة الأيام بتاريخ ٢٨ مايو الماضي أن انقطاع الكهرباء المتكرر في مدينة عدن قد تسبب في حدوث حالات وفاة وفقدان للوعي، تأثرًا بالظروف الصحية الناجمة عن هذا الانقطاع.

وأشارت إلى وفاة مريض بالربو نتيجة نوبة حادة من ضيق التنفس، حيث أن ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة في المنطقة، بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي، ساهما في تفاقم حالته الصحية.

كذلك، توفي شاب آخر في منطقة كريتر بمدينة عدن، كان يعاني من مرض الربو، متأثرا بموجة الحر الشديد نتيجة استمرار انقطاع الكهرباء إثر تعرضه لنوبة ضيق تنفس.

هذه الحالات المأساوية توضح بجلاء الآثار الخطيرة لانقطاع الكهرباء على الصحة العامة، خاصة للمرضى المزمنين كمرضى الربو الذين يحتاجون إلى استقرار بيئي ودعم طبي متواصل ، ويتطلب هذا الوضع ضرورة إيجاد حلول فورية لمعالجة هذه المشكلة الحياتية الملحة.

التبعات القانونية

وعن الآثار القانونية والتبعات المترتبة على انقطاع التيار الكهربائي على المواطنين، تقول المحامية عفراء الحريري لـ منظمة سام إنه عندما نريد الحديث عن القانون وآثاره وتطبيقه وتعويضاته، لا بد أن تكون لدينا دولة قائمة بمؤسساتها ومبادئ الحساب والعقاب.

بلا شك هناك آثار قانونية ناتجة عن انطفاءات وانقطاع التيار الكهربائي أو حتى ضعفه، ويمكننا توضيح هذا الأثر على الأجهزة الكهربائية التي تتلف أو تتعطل أو تحرق. إلا أنه بالمقابل، فإن تقديم خدمة الكهرباء تأتي على شكل عقود إذعان وعقود الإذعان ملزمة الدفاع على المواطنين جميعهم دون استثناء، وتنتقل بالوراثة من جيل إلى آخر، بمعنى أنه سيتم دفعها عاجلاً أو آجلاً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المواطنين لا يقومون بدفع الفواتير القائمة على هذه العقود الملزمة، وفي حالة عدم الدفع، يقابله عدم الوفاء بالدفع وسداد دين الفاتورة، والعكس صحيح. وفي الوقت نفسه، هناك حالة الفساد التي تسود قطاع الكهرباء وتورط مسؤولين كبار فيه، محصنين بموجب القانون، وهؤلاء سيقفون ضد أي تعويضات أو إجراءات قانونية لإصلاح هذه المشكلة.

بالطبع، سرقة المواطن للتيار الكهربائي أو هروبه من دفع الكهرباء أو مطالبته بالتعويض والحصول عليه لا يساوي حفنة مما حصل ويحصل عليه هذا المسؤول الفاسد من صفقات الكهرباء في كل تشعبات قضاياها

هذه القصص تذكرنا بأن الكهرباء ليست مجرد إضاءة، بل حياة وأمل لكثيرين، ولربما يأتي يوم يحمل في طياته الفرج، لكن حتى ذلك الحين، ينبغي على السلطات المحلية التدخل بشكل عاجل لحماية هؤلاء المواطنين الضعفاء وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية.

التحليل القانوني

1. الحق في الحصول الي سكن لائق يقتضي الحصول على سكن لائق يتوافق مع ثقافة الفرد، ويُمَكّنه من الوصول إلى ما هو ملائم من خدمات ومدارس وفرص عمل ، ،منها

2. وتوفير الحق في الكهرباء محمي بموجب الاتفاقية الدولية التي تضمن الحق في العيش بمستوي لائق ، وهو حق مكفول لكل شخص ، دون تميز ، فالحصول علي الكهرباء ثابته ومستقرة ودائمة وبسعر معقول واجب علي السلطات الحاكمة في مدينة عدن ،

3. الحق في الصحة يشمل مجموعة كبيرة من العناصر التي تساعدنا على عيش حياة صحية، مثل مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب والتغذية الآمنة وظروف عمل صحية ، وهذا يقتضي أن تكون المرافق والسلع والخدمات الصحية متاحة للجميع مع إمكانية الحصول عليها ماديًا بمنأىً عن أيّ تمييز ، فالحق في الصحة هو حق اجتماعي واقتصادي أساسي. ووفقاً للمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية".

4. أن النزع القائم منذ سيطرة جماعة الحوثي علي العاصمة صنعاء بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ ، بقوة السلاح ، لا يعفي الجهات الحاكمة فيعدن ، الحكومة المعترف بها دوليا ، والمجلس الانتقالي من المسؤولية في امتثال اليمن للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي وقعت عليه اليمن ، وحيث ان مدينة عدن يديرها المجلس الانتقالي الجنوبي، باعتباره كيانا مسلحا غير حكومي يمارس "السيطرة الفعلية على الأراضي والسكان"، فهو ملزم "باحترام وحماية حقوق الإنسان للأفراد والجماعات" الذين يعيشون على أراضيه، بما في ذلك الحق في الحصول على المياه والكهرباء. هذا الالتزام لا ينفي التزام الحكومة اليمنية المستمر بإيفاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات

أولا الحكومة الشرعية ، والتحالف العربي

1. العمل علي تقديم حلول جاعلة ودائمة لأبناء عدن ، خاصة ما بتعلق بالسكن وضمان حصول الاسر في المخيمات علي خدمات لائقة

2. دعوة الحلفاء، بما في ذلك السعودية والإمارات ودول التحالف الأخرى، إلى إعطاء الأولوية لإعادة بناء وإعادة تأهيل وتوفير تمويل لاستعادة البنية التحتية للمياه المتضررة في عدن، وتطوير المرافق الصحية ، خاصة ما يخص النساء ، بما يضمن توفرها وجودتها مجانا

3. اتخاذ جميع خطوات عاجلة لإنهاء أزمة الكهرباء في عدن ، التنسيق مع التحالف العربي ، والمجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة لإيجاد حلول دائمة ذات جودة مستمرة .

4. طلب المساعدة من المنظمات الدولية والجهات المانحة وتسهيل عملها لدعم إنشاء وإعادة تأهيل البنية التحتية للكهرباء ، والسكن والقطاع الصحفي في مدينة عدن .

5. العمل علي اتخاذ خطوات لتنظيم السكن في عدن ، ووقف فوضي الأراضي ، بما يضمن تخطيط حكومي ، يضمن حصول جميع الفئات الاجتماعية من الحصول علي أراضي لبناء سكن لائق بدعم حكومي .

6. معالجة سوء الإدارة الحكومية للخدمات المتعلقة بالكهرباء والصحة والسكن في عدن ، وتحسين جودتها ، بما يضمن تحسين وضع المدينة اقتصاديا وخدماتيا، والعمل تصحيح الاختلال الإداري ، من خلال وضع خطة شاملة للجودة الإدارية

المجتمع الدولي

1. إعطاء الأولوية لأزمة الكهرباء ، والصحة ،السكن في مدينة عدن ، وحدث الحكومة الشرعية علي منحها أولوية .

2. تقديم الدعم للمنظمات المحلية التي تعمل على تحسين الوضع الصحي ، والمساعدات والخدمات بالسكن والكهرباء

3. دعم المنظمات المحلية العاملة في مجال الكهرباء ، والصحة ، السكن اللائق ، في مدينة عدن ، خاصة في مجتمع المهمشين ، وخيمات النازحين ، وكذلك النساء والأطفال.

سام
للحقوق والحريات

المواطن والخدمات الأساسية في عدن..
صراع من أجل البقاء

August 2024

info@samrl.org

www.samrl.org